بعد تدمير الثروة الحيوانية في قرية كفر مالك :

مخطط للقضاء على الزراعة في اكثر أراضيها خصوبة

تواجه اهالي قرية كفر مالك / قضاء رام الله، خطرا جديا يهدد بالقضاء على امكانية استمرار زراعة اخصب ٤٠٠ دونم من اراضي القرية، تقع في جوار نبع "عين سامية"، الذي يزود مدينتي رام الله والبيرة ومعظم قرى اللواء باحتياجاتها من المياه. ومن المفارقات العجيبة ان هذا التهديد ناجم عن محاولات السلطات لحرمان اهالي القرية من مياه الري التي يتزودون بها، ليتحول سهل القرية، الذي كان فيما مضى جنة غناء، وموقعا للاستجمام الى بقعة صخرية لا حياة فيها، ولتتحول القرية التي تزود عشرات الالاف البيوت بالمياه العذبة الى قرية عطشى! هذا هو فحوى الشكوى التي تلقيناها من مزارعي كفر مالك.

تقرير / عصام عاروري

ولمعرفة كيف ومتى يحدث ذلك، واسباب حدوثه، قمنا بزيارة الموقع والتقينا بالمزارعين واصحاب الاراضي والعديد من اصحاب المواشي، واطلعنا على جذور المشكلة وخلفياتها وسنحاول تلخيصها في التقرير التالي:

يريدون تحويل النعمة الى نقمة!

يقع الى الشرق من القرية، النبع المعروف باسم "عين سامية"، وهو اقوى نبع في المنطقة، وكما يدل الموقع، فان هذا النبع كان فيما مضى مكشولا ويخرج من قوس دائري، من بقايا قصر اموي قديم ويسير في قنوات مكشوفة ليغذي بركة وطاحونة هواء ويستخدم في ري المساحة السهلية المحيطة به، ويستمر في التدفق كجدول دائم. ولا تزال بقايا القصر، والاثار الكنعانية الموجودة بكثرة شواهد على حضارة متطورة شهدتها المنطقة.

وقد استمر اهالي كفر مالك في استغلال هذا الجدول لري اراضيهم والتمركز بمواشيهم حوله حتى اوائل الستينات، حين قررت الحكومة الاردنية، عام ١٩٦٢، مد خط مياه من النبع الى مدينتي رام الله والبيرة.

ولهذه الغاية، حفرت السلطات الاردنية، بئرا تبعد حوالي مئة متر من النبع، وتصل الى نفس حوضه الطبيعي، حيث تم تمديد الانابيب وبدأ ضخ المياه بقوة متوسطها ١٢٠ م٣/ س، مما ادى الى جفاف النبع الاصلي. وهنا ثار اهالي كفر مالك واحتجوا، مما ارغم السلطات الاردنية الى الاقرار بحقوق اهالي القرية، وكان بضمن الحقوق التي اقرت وامهما، حق اهالي القرية في الاستمرار بسقي جميع الاراضي التي كانوا يسقونها في السابق، دون ان يتكلفوا باية مبالغ لقاء ذلك. وفي فترة لاحقة تم حفر بئر خاصة لاستهلاك المياه لاغراض الزراعة سميت "بئر الري" بقوة ٤٥ م٣/ س، واستمرت السلطة في تحمل نفقات هذه البئر، من طاقة وصيانة وموظف .. الخ، واستمر اهالي القرية في زراعتهم كالمعتاد.

وفي وقت لاحق، تم تشكيل مجلس ادارة لمصلحة مياه رام الله، التي تشرف على عين سامية، مكون من ستة اعضاء، بواقع عضوين لكل من بلديتي رام الله والبيرة، وعضو لبلدية دير دبوان، والعضو السادس ممثل عن اهالي قرية كفر مالك.

وفي اواسط السبعينات، لم تعد البئر القائمة كافية لتزويد المنطقة بالمياه، فتقدم مجلس ادارة مصلحة المياه بطلب للسلطات الاسرائيلية لحفر بئر جديدة، فرفضت سلطات الحكم العسكري هذا الطلب، ومدت خط مياه من شركة "ميكوروت" الاسرائيلية، اوصلته الى مشارف بيتونيا، وحاولت استخدامه كعامل ضغط ضد المجالس البلدية المنتخبة. ومع تنامي حاجة المصلحة للمياه، تم الاتفاق مع اهالي كفر مالك على استخدام بئر الري، لزيادة طاقة المصلحة على تزويد المشتركين، مقابل ضمان عن كل ساعة ضخ (حيث ان اهالي كفر مالك يملكون اصلا ٤٠٠ ساعة ضخ من النبع)، وبدا الضمان بـ ٥ دنانير / ساعة وازداد ليصل الى ٤٠ دينارا عن كل ساعة، اي ان اهالي كفر مالك كانوا يتقاضون ١٦ الف دينار سنويا مقابل التنازل.

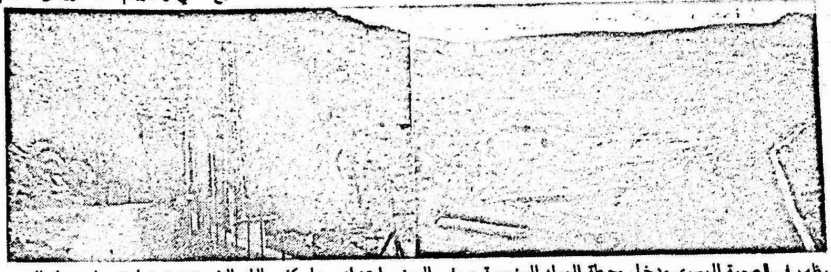

يظهر في الصورة اليسرى مدخل محطة المياه الرئيسية، وفي اليمنى امتداد سهل كفر مالك الذي تعتمد زراعته على مياه النبع

وبعد

لقد اجمع جميع الذين التقيناهم على ان مطلبهم بسيط وواضح، وهو ان النبع في اراضيهم، وبحق لهم الاستمرار في زراعتها كما كانوا دائما وان لا يتكلفوا اية مبالغ لقاء المياه التي يستهلكونها، حيث كانت المياه تسير في اراضيهم دون طاقة ودون كهرباء، وليسوا هم الذين اوقفوا النبع، لان من شان تحميلهم نفقات جديدة القضاء على الزراعة في اكثر اراضيهم خصوبة وصلاحية للزراعة، والذي ينسجم مع اجراءات دوائر اسرائيلية اخرى مثل "سلطة حماية الطبيعة" التي قيدت استخدام مزارعي القرية وتواصل ملاحقاتها لهم وتكبيدهم غرامات عالية. وتساءل احد المزارعين: هل يريدون الان القضاء على الزراعة بعد القضاء على الثروة الحيوانية، التي كانت اهم مصدر لدخل السكان "؟!

موقتا، عن حقهم في ري اراضيهم.

وفي عام ١٩٨٣ استطاعت مصلحة المياه استصدار الترخيص لحفر البئر الثالثة، وفعلا تم حفرها وتشغيلها بقوة ضخ ١٨٠ م٣/الساعة. وبدا تم حل مشكلة النقص في المياه، وتوقفت المصلحة عن ضمان حق اهالي كفر مالك في الري، وعادوا الى استغلال مياههم في زراعة الخضار، واستمرت مصلحة المياه في تحمل المسؤولية تجاه بئر الري، من دفع فواتير المياه واجراء الصيانة اللازمة والحراسة .. وغير ذلك. واستمر هذا الوضع حوالي سنة. وفي سنة ١٩٨٤ ارسل ضابط المياه الاسرائيلي في قيادة الحكم العسكري كتبا الى اهالي كفر مالك لمنعهم من استغلال المياه للزراعة، وحدد صلاحيات مصلحة المياه في توفير المياه للشرب فقط. واشترط استخدام مزارعي كفر مالك مياه بئر الري للزراعة، بحصول كل منهم على تصريح خاص يحدد الكمية التي يسمح له باستغلالها، وذلك في اطار السياسة الرامية لاحكام السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه في الضفة والقطاع، الا ان الاهالي رفضوا هذا التحديد واعتبروا في استغلال المياه، كما كانوا في السابق.

واستمر هذا الوضع حتى فترة قريبة، حيث ارسلت دوائر الحكم العسكري للمزارعين تعليمات مجددا بضرورة الحصول على تصاريح خاصة باستغلال المياه للزراعة، وهذه المرة يطالب الحكم العسكري المزارعين بتحمل نفقات بئر الري.

ويقول الاهالي ان هذا يعني طرح شروط تعجيزية، لان اهالي القرية لم يكونوا في السابق يتحملون فلسا واحدا لري مزروعاتهم، ولكن تحميلهم مصاريف بئر الري يعني تحميلهم لمبلغ ٢٢ الف دينار اردني سنويا (تكلفة استهلاك الطاقة والصيانة وموظف)، وهذا المبلغ يفوق المردود المادي لاستغلال المياه.

وربط الاهالي بين ضغوط الحكم العسكري هذه، وبين التغييرات التي جرت على مجلس ادارة مصلحة المياه والتي تم بموجبها تغيير تركيب المجلس بادخال اعضاء اللجان البلدية المعينة فيه، حيث كانت المصلحة تسعى منذ فترة للتنصل من مسؤولياتها تجاه البئر، ويبدو ان الامور تتم الان بتنسيق تام مع دوائر الحكم العسكري.

على الطريق

المطر نعمة ولكن ...!

لان المطر لبلادنا اكثر من نعمة، لانه حياة ينتظره الناس، كل الناس، بلهفة وبفارغ صبر. والامر نفسه في كل بلاد الدنيا التي لا توجد بها انهار او مصادر كبيرة للمياه العذبة. وهكذا المطر لنا حياة. لان اغلبية مزروعاتنا تعتمد عليه، وقرانا تشرب، اكثريتها، مما يتجمع منه في الابار، او من الينابيع التي شحت مياهها او جف اكثرها بعد اكثر من عشرين سنة قل فيها المطر.

رغم ذلك فالمطر نقمة على بعض الناس. ليس لانه محبوب بالبرد او يضيق مجال الحركة، وبحبس الاطفال في البيوت. كمثال تتشكل في العديد من شوارع مدننا والطرق الرئيسية برك كبيرة بمجرد سقوط المطر، تجعل السير صعبا وترشق المجاورين بمقذوفات من الوحل والطين عند عبور كل سيارة. من هذه البرك على سبيل المثال البركة التي تتجمع في مدخل مخيم قلنديا والتي تظل بضعة ايام بعد توقف المطر. ورغم ان هذا الحال مستمر منذ بضع سنوات الا ان بلدية القدس الغربية التي استولت على المسؤولية عن القدس العربية بما فيها هذه المنطقة منذ حوالي عشرين عاما لا تجد الامر مزعجا ما دام لا يمكن حولها ناس من مواطنيها.

مثال اخر، في نفس الطريق. المسافة بين فندق سميراميس سابقا ومدخل البيرة لا تتجاوز مئتي متر تقطعها السيارة في بضع ثوان. وفي الايام العاشمسة والحارة، في الصيف بصورة خاصة، يتعجل الراكب قطعها في زمن اقل هربا من هجوم الروائح الكريهة المصاحبة عبر نوافذ السيارة.

نفذت بلدية البيرة قبل سنوات مشروعا للمجاري. حيوي ومفيد لاهالي البيرة وبخيم الامعري. لكنه نقمة ما مثلها نقمة لاهالي حي المعلوفية وكفر عقب وخلة القرعان تسكن المنطقة مئات العائلات. المشروع يصبح مكشوفا عند مدخل البيرة وتنساب المياه القذرة بين البيوت وتحتها وتتجمع بركا كبيرة، والى جانب ما تنشره من روائح كريهة، تربي انواعا مسنّة من البعوض والحشرات الاخرى. والبلدية لا ترى فالمنطقة خارج حدود مسؤولياتها. ولا يسال احد فيها عن ذنب ارتكبه رضيع ليبدأ حياته متنشقا لهذه الروائح ويمتص دمه هذا البعوض المسمّن. كما لا تسال نفسها عن جريمة شيخ مصاب بضيق التنفس ويحكم عليه تنفس هواء مشبع بروائح المجاري اربعا وعشرين ساعة في اليوم.

لكن وما ان ينزل المطر حتى تجرف سيوله ما تجمع من مياه المجاري لتوزعها مع عطرها على مساحة اوسع، عبر قرية قلنديا واحيائها وحتى محطة القواسمي للوقود.

ويقال ان في نية بلدية البيرة حفر قناة وسقفها وتوصيلها بالمجرى الذي يمر الشارع المقابل للرام. وحتى يحدث ذلك هل يستطيع احد تقدير الضرر انسانيا وقبل ان يكون صحيا، الذي يلحق برضيع او شيخ مصاب بمرض ضيق التنفس جراء استنشاقهم هذه الروائح اربعا وعشرين ساعة فقط؟!

كان اباؤنا واجدادنا يداوون الكوارث التي تنزل على رؤوسهم بالاحتماء بالضرر فيقولون "كل نعمة قبالها نقمة". لكن مثل هذه النقم من صنع ناس نام عندهم الضمير والشعور بالمسؤولية وليست قدرا لا راد له حسب قول اجدادنا.

ـ ابو وديدة ـ

يوم اغاثة طبي في مخيم بلاطة

مخيم بلاطة ـ عبرت لجنة الاغاثة الطبية الفلسطينية في مدينة نابلس عن تضامن اطباء المدينة مع اهالي وسكان مخيم بلاطة وذلك بتنفيذ يوم عمل طبي تطوعي، وبتقديم العلاج والادوية المجانية للمرضى.

ففي يوم الجمعة الماضي، قام فريق طبي مكون من ستة اطباء ومعرفة وصيدلي بزيارة ميدانية لمخيم بلاطة. وجرى تشخيص ومعالجة ٢٥٠ حالة مرضية كما وتم تحويل عشرات الحالات الى اطباء الاختصاص في المدينة.

هذا وجرت الاغاثة في مركز النشاط النسائي التابع لوكالة الغوث في المخيم واعرب الاهالي عن شكرهم وتقديرهم لجهود الاغاثة. وطالبوا بتكرار هذه الزيارات.

معتقل «انصار ٢» في غزة ما زال قائما

عصبة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل :

في حديث صحفي مع صحيفة "دو هدبرخ" حول معتقل "انصار ٢" في غزة المحتلة اعلن الدكتور يوسف الغازي، عضو سكرتارية عصبة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل، ان العصبة لا تثق باداعاءات السلطات الاسرائيلية بان المعتقل قد اغلق. فقد افادت مصادر العصبة في غزة، يوم ٨٦/١٢/٢١، بان المعتقل ما زال قائما ويضم عشرات من الشبان الموقوفين.

وقال الغازي ان الموقع في الاساس هو ثكنة عسكرية لا تبعد كثيرا عن الجامعة الاسلامية على شاطئ غزة وان سلطات الجيش حولت هذا الموقع الى سجن عسكري في اعقاب الاعمال الاحتجاجية والنضالية التي سادت قطاع غزة على خلفية الجرائم الاحتلالية الدموية في جامعة بيرزيت والتي راح ضحيتها شهيدان من ابناء قطاع غزة.

واضاف الدكتور الغازي ان السلطات العسكرية الاسرائيلية زجت بمئتين من المواطنين في هذا المعتقل بعد ان فاضت السجون بالمعتقلين وان معتقل "انصار ٢" هو مجموعة من التخشيبات التي تفتقر الى الخدمات والظروف الانسانية الدنيا حيث يقدم للمعتقلين طعام لا يصلح الا للكلاب! وقد تعرض هؤلاء المعتقلون لابشع صنوف الضرب والتعذيب من قبل المحققين والحراس.

وذكر الغازي ان فضح قضية المعتقل المذكور ونشرها على الملأ حدث من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في الاسبوع الماضي، في القدس رئيس جمعية الهلال الاحمر في قطاع غزة، الدكتور حيدر عبد الشافي والمحاميان الفريان خالد القدرة وابراهيم ابو دقة، وفي يوم السبت دعي الدكتور عبد الشافي إلى مكاتب الحكم العسكري واخبر بان المعتقل قد اغلق (؟)

وقال الغازي ان الاسراع في النضال من اجل اغلاق "انصار ٢" واثارة الراي العام ضد هذا المعتقل جاء حتى لا تتكرر ماساة سجن الفارعة العسكري الرهيب، الذي يقع تحت سيطرة سلطات الجيش مباشرة وليس تحت سيطرة سلطة محلية السجون.

وأكد دكتور الغازي: اننا، فعلا، لا نثق بان المعتقل قد اغلق ولكن اذا كانت ادعاءات السلطات صحيحة فان ذلك يشكل دليلا على ان حملة الاحتجاج الشعبي والاعلامي قد اتت ثمارها وانها من الممكن ان تكون رادعا وهذا امر مهم جدا!

ـ عن الزميلة "الاتحاد"